التصحيح النموذجي لامتحان الدورة العادية للسداسي الخامس في مقياس قانون النقد والقرض (2022/2021)

السؤال الأول: جاء قانون المالية لسنة 1971 ليكرس فلسفة جديدة لعلاقات التمويل، حيث حدد كيفية تمويل البنوك للمؤسسات العمومية في إطار تمويل الاستثمارات المخططة. إشرح ذلك.(4 نقاط)

الإجابة: تقوم البنوك بتمويل المؤسسات العمومية عن طريق قيام هذه الأخيرة بتوطين جميع عملياتها المالية في بنك واحد حتى يتمكن من متابعة ومراقبة التدفقات النقدية لهذه المؤسسات، كما تقوم كل مؤسسة بفتح حسابين لها في البنك المعني: الحساب الأول يستعمل لتمويل نشاطات الاستثمار والثاني لتمويل نشاطات الاستغلال.

السؤال الثاني: من أهم مبادئ قانون النقد والقرض 90-10 الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة. إشرح ذلك.(4 نقاط)

الإجابة: لمتعدالخزينةالعامةحرةفياللجوءللبنكالمركزيوطلبالقروضلتمويلالعجزلديهاكماكانتفي السابق،حيثعززمبدأالفصلبينالدائرةالنقديةوميزانيةالدولةمناستقلالية هذا الأخيروقلص منالآثار السلبيةللماليةالعامةعلىالتوازناتالنقديةتفاديا للإصدارالنقديالمفرط.

السؤال الثالث: تعتبر أزمة البنوك الخاصة التي حدثت في الجزائر من أهم أسباب صدور الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض. كيف ذلك؟(4 نقاط)

الإجابة: لقد تسببت أزمة البنوك الخاصة في الجزائر (أزمة بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي) بإضعاف مصداقية الجهاز المصرفي الجزائري، حيث أنها أظهرت العديد من الثغرات في القانون السابق (90-10)، خاصة في مجال الصرف، اعتماد البنوك الخاصة والرقابة عليها، وغيرها، مما دفع بالسلطات النقدية إلى التخلي عن قانون 90-10 واستبداله بالأمر رقم 03-11 المؤرخ في 2003/08/26.

السؤال الرابع: أذكر أهم ما جاء في القانون 17-10 المتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.(4 نقاط)

الإجابة: جاء القانون رقم 17-10 المؤرخ في 2017/10/11 ليتمم الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، وحسب هذا القانون يقوم بنك الجزائر بشكل استثنائي ولمدة 5 سنوات بشراء السندات المالية التي تصدرها الخزينة بشكل مباشر من أجل المساهمة فيما يلي:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة؛
- تمويل الدين العمومي الداخلي؛
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

السؤال الخامس: إشرح باختصار ما يلي:(4 نقاط)

مركزية عوارض الدفع، اللجنة المصرفية.

مركزية عوارض الدفع: هي هيئة مكلفة بإحصاء موانع الدفع التي تظهر على القروض من جميع البنوك والمؤسسات المالية التي يتعين عليها الإنخراط في هذه المركزية وتزويدها بكافة المعلومات السابقة.

اللجنة المصرفية: هي هيئة رقابية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وبمعاقبة المخالفات المثبتة.